

الفصل الأول التنمية والبيئة

فى عام ١٩٩٢ اتفق المجتمعون فى قمة الأرض الأولى بالبرازيل على إعلان للمبادئ سمس «إعلان ريو للبيئة والتنمية»، والقراءة المباشرة لهذا الإعلان توضح بجلاء وبدون الحاجة إلى عبقرية فى التفسير أنه لا يمكن بأية حال من الأحوال الفصل بين قضايا البيئة وقضايا التنمية.

ومنذ ذلك التاريخ شاع مفهوم التنمية المستدامة وأصبح يتردد فى كل مناسبة وعلى كل لسان حتى إن كلمة «المستدامة» أصبحت تطلق على كثير من الأنشطة التنموية مثل الزراعة المستدامة والعمارة المستدامة والطاقة المستدامة والسياحة المستدامة وغيرها. والاستدامة هنا تعنى التواصل والاستمرارية حيث لا معنى لأى نشاط تنموى لن تكتب له الاستدامة بحيث تستفيد منه الأجيال القادمة. وهنا يتحقق مبدأ العدالة بين الأجيال وحق الأبناء والأحفاد فى نصيب عادل من الموارد الطبيعية.

فالنظام البيئى يقوم بوظيفة بنك الموارد الطبيعية الذى نسحب منه ما نحتاج إليه من أجل حياة هانئة سعيدة، وهو فى الوقت ذاته يؤدى وظيفة سلة المهملات التى نلقى فيها بمخلفاتنا وفضلات

حياتنا، ولقد خلق الله جلست قدرته هذا النظام فى توازن يشهد بعظمته وجبروته إلى أن أفسدناه بحماقتنا وصلفنا وغرورنا، فسحبنا من المخزون أكثر مما يجب، وألقينا من المخلفات ما يفوق قدرة النظام البيئى على الاستيعاب فبدأت المشكلات التى عانى منها الإنسان أكثر من باقى المخلوقات. ثم أفاق الإنسان من غفلته وبدأت صيحات العقلاء تجد صدى لها فى أرجاء المعمورة، واقتنع الجميع بأن التنمية الشاملة لا تعنى نمو اقتصاديا على حساب الموارد الطبيعية، كما أنها لا تعنى نمو اقتصاديا على حساب الغالبية الفقيرة والمهشمة فى المجتمع، ولا يمكن الفصل بين قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، وأنه إذا كان الإنسان هو محور التنمية وهو المستفيد الأول منها، فإن ذلك يعنى حقه فى بيئة نظيفة صحية له ولأولاده ولأحفاده، ولن يتأتى ذلك إلا بالتنمية المستدامة المتوافقة مع الطبيعة.

ومنذ عام ١٩٩٢ وحتى الآن أصبحت التنمية بمفهومها الشامل هدفا لكل دول العالم. كما أصبحت البيئة أحد محددات القدرة التنافسية فى ظل نظام تحرير التجارة العالمية الذى تشرف عليه منظمة التجارة العالمية. وبدأ الحديث عن الأبعاد البيئية فى حرية التجارة، وسواء شئنا أم أبينا فسوف نشهد فى القريب العاجل قيودا على صادراتنا فى أسواق العالم ما لم نراع اعتبارات حماية البيئة سواء كانت تلك الصادرات سلعا أم خدمات.

قلن نستطيع أن نُسَوِّق منتجاتنا سياحيا وزراعيًا وصناعيًا ما لم تكن تحمل شهادة الأداء البيئي. وبدلاً من صيحات الاحتجاج والغضب من جانب الدول النامية، وبدلاً من المكابرة ومحاولات الالتفاف حول ما ارتضاه المجتمع من قوانين لحماية البيئة في مصر، فمن الأجدى لنا أن نستعد ونعمل بجد وإخلاص للتغلب على مشكلاتنا البيئية وهي كثيرة، لكن حلولها ليست مستحيلة إذ لا ينقص سوى الإرادة والعزم وأعمال العلم والاستخدام الأفضل للطاقات المتاحة ثم قبل كل شيء التعاون بين الجميع، فاليد الواحدة لا تصفق. وفي جريد الأهرام وبعنوان «جريمة على المحور» أطلق كاتبنا الصحفي الكبير «صلاح منتصر» صيحة تحذير لوقف الجريمة التي تتم الآن على جانبي طريق المحور بالاعتداء على الأرض الزراعية وإقامة المئات من المباني الكئيبة التي تتم بطريقة عشوائية لتضيف جديداً للمناطق العشوائية التي تمت في غفلة منا خلال السنوات الماضية حتى أصبح نحو ٢٥٪ من سكان مصر يعيشون في تلك المناطق.. وكلنا نعلم ما تمثله تلك العشوائيات من بؤر لثتى أنواع المشكلات صحياً واجتماعياً وبيئياً.

ورغم الدراسات التي أفاضت في أسباب نمو العشوائيات وأساليب مواجهتها، إلا أن صرخة الأستاذ صلاح منتصر قد أفرغتنا جميعاً لأنها أوضحت لنا ببساطة أننا لا زلنا نائمين في العسل وأن الكثيرين منا لا يزالون فاقدي القدرة على الفعل في الاتجاه

الصحيح، وأننا لا نتعلم مثل غيرنا من أخطاء الماضي رغم فداحة تلك الأخطاء التي لازلتنا نعاني من آثارها وسوف يعاني أولادنا من بعدنا من تداعيات تلك الأخطاء.

وخلال سنوات مضت شهدنا بكل المرارة عمليات التجريف واسعة النطاق التي تمت للأرض الزراعية لكي يحولها مجموعة من الجهلاء والجشعين إلى الملايين من الجنيهات تدخل جيوبهم على حساب المنة الإلهية التي وهبها الله لنا منذ مئات الملايين من السنين. فطوال تلك السنوات الضاربة في جذور التاريخ كان نهر النيل العظيم يأتي كل عام بالخيرات تفيض على جانبيه لكي يتشكل في النهاية هذا الوادى الخصب الذى قامت بجواره أعظم حضارات الإنسانية جمعاء، وكلنا نعلم أنه لولا هذا النهر الخالد ما كانت مصر وما كانت حضارة المصريين.

ولقد تميزت أراضى الوادى والدلتا دائما بأنها من أجود الأراضى الزراعية فى العالم والتي كانت تنتج من خيرات الله جللت قدرته أجود الأنواع وأشهى الأصناف.. وخلال العقود الأربعة الماضية زاد عدد السكان فى مصر زيادات غير مسبوقه منذ فجر التاريخ حيث لم يتعد تعداد المصريين أبدا حاجز ثمانية الملايين نسمة، فلم يستوعبهم الوادى الضيق وبدأت عمليات الاعتداء على الأرض الزراعية أهم ثروات مصر فى الماضى والحاضر والمستقبل.. وشهدت نفس العقود اقتطاع أجزاء كبيرة من دلتا النيل لكي نقيم عليها صناعات ومدن

وطرق ومنشآت كى تستوعب الزيادات المستمرة فى السكان.. فتدهورت إنتاجية الأرض فى العديد من المناطق، وزاد عليها طبعا جميع أشكال التلوث الناشئ عن الصناعة والزراعة والصرف الصحى وغيره.

ولقد سمعت عالمنا الكبير الدكتور عبد الفتاح القصاص يعرف ظاهرة التصحر بأنها كل ما يؤدى إلى تدهور نوعية الأراضى، وهو ذات التعريف الذى أخذت به منظمات الأمم المتحدة وهى تصيغ اتفاقية دولية لمكافحة التصحر فى العالم.

ومع فقدان الأرض الزراعية كما ونوعا كانت محاولتنا المتعددة للخروج إلى الصحراء والتي تشكل أكثر من ٩٠٪ من مساحة مصر بهدف زيادة الرقعة الزراعية وزيادة إنتاج الغذاء من أجل سد الحاجات المتزايدة للسكان.. ورغم أن محاولتنا فى الخروج للصحراء اتسمت فى العديد من الأحيان بالكثير من الدروس المستفادة إلا أن الخلاصة كانت دائما تشير إلى ضرورة الحفاظ على أراضى الدلتا والوادي فهى كما سبق أن أشرت ثروة مصر الحقيقية.

ولا ننس فى هذا السياق قضية الموارد المائية وانخفاض نصيب الفرد منها نتيجة أيضا للزيادة السكانية وضرورة الحفاظ على قطرة المياه نقية خالية من التلوث فبدونها لن تكون الحياة، وهكذا كانت الزيادة السكانية سببا فى الاعتداء على الأرض والمياه والنتيجة هى كل ما نعرفه وما لا نعرفه من الأمراض.

ورغم كل ما يبذل للحفاظ على نوعية الأراضي والمياه في مصر، إلا أن القضية تصبح قضية المستقبل، لذا يجب أن نتعامل معها من منظور استراتيجي يستشرف آفاق ذلك المستقبل لكي يرى خريطة جديدة لتوزيع السكان في مصر.. وفي لقاء قريب مع عالم الجيولوجيا المصري العالمي رشدي سعيد طرح على فكرة كان قد نشرها خلال عام ١٩٩٧ وتدعو إلى الحفاظ على الدلتا والوادي من خلال البعد عن النظرة التقليدية الموروثة والتي ربطت المصريين جميعا بدلتا النهر وواديه لكي نخرج إلى كل بقعة في أرض مصر ليس بالضرورة لكي نزرعها ولكن لكي نقيم عليها حضارات جديدة باستخدام ما توفره لنا تكنولوجيا عصر المعلومات، وما تتيحه لنا كنوز مصر من الغاز الطبيعي ومن مصادر الطاقات المتجددة كالشمس والرياح.

إن دعوة رشدي سعيد تستحق الاهتمام فقد تكون المخرج من مأزق السكان والتنمية والموارد الطبيعية هنا في مصر.. ذلك المأزق الذي يسعى العالم أجمع لكي يجد له حلا يفي بحاجات السكان ورفاهيتهم دون التفريط في رصيد الموارد الطبيعية هبة الخالق وحق الأبناء والأحفاد.

ولكن إلام يدعو رشدي سعيد؟

إنه يدعو إلى إعلان الوادي والدلتا محمية طبيعية. يجب أن نتعامل معها بحرص وحزم حتى نحافظ عليها ونسلمها للأبناء

والأحفاد ميراثا طبيعيا سليما كما تسلمناه من الآباء والأجداد، وتتلخص الفكرة في أن الصحارى المصرية التى تمثل أكثر من ٩٠٪ من مساحة مصر يمكن أن تستغل فى عمليات التنمية الصناعية اعتمادا على مصادر الطاقة المتوافرة والحمد لله من بترول وغاز طبيعى وطاقة شمسية وطاقة رياح، وبدلا من أن ننقل تلك المصادر من أماكن إنتاجها - كما هو حادث الآن - إلى أماكن استهلاكها فى الدلتا والوادي فإنه من الأفضل أن ننقل مشروعات التنمية بالقرب من تلك المصادر وعندئذ يمكن بناء مجتمعات عمرانية جديدة تستوعب الملايين من السكان بعيدا عن الأرض الزراعية، وبدلا من بناء مدن صناعية جديدة بالقرب من الأرض الزراعية، فإنه من الأفضل أن نبني تلك المدن بعيدا فى الصحراء فتتحول إلى مراكز جذب للسكان وإلى مراكز للإنتاج الصناعى، وبذلك يكون خروجنا هذه المرة للصحراء ليس من أجل استصلاحها بهدف الزراعة، ولكن من أجل البناء والتعمير والتصنيع، وبالله عليكم أين هو المنطق فى أن نعتدى على أرضنا الزراعية الطيبة فتتدهور إنتاجيتها نتيجة للزحف العمرانى، بالإضافة إلى جميع أشكال التلوث البيئى الناشئ عن النمو الصناعى والسكانى بالقرب من تلك الأرض ثم بعد ذلك نسعى إلى الصحراء، ونبذل الجهد والمال لكى نستصلحها لكى نسد فجوة الغذاء التى نعانى منها؟

فى لقاء قريب مع د. على الصعيدى حينما كان وزيرا للكهرباء، والطاقة، استمعت إليه يطرح فكرة إنشاء مجموعة من المدن الجديدة التى تعتمد كلية على مصادر الطاقة المتجددة، وصحارينا المصرية مؤهلة تماما لإنشاء تلك المدن الخضراء التى تعتمد على مصادر الطاقة النظيفة التى لا ينتج عنها تلوث ومن الممكن أن تعتمد تلك المدن كلية على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح أو طاقة الهيدروجين الذى يتوقع له أن يكون وقود القرن الحادى والعشرين، ومن الممكن أن يقام بالقرب من تلك المجتمعات الجديدة مراكز للصناعات المتقدمة التى تستخدم أحدث ما أفرزته ثورة المعلومات من تقنيات باستخدام الأقمار الصناعية، وكل المطلوب هو أن نغير من نظرتنا التقليدية للصحراء بأنها جدياء لا حياة فيها، فمن الممكن أن تقوم فيها حياة جديدة غير تقليدية لا تحتاج إلا إلى نظام جيد للمواصلات والاتصالات لكى نربط تلك الصحراء بالوادى والدلتا حيث نزرع ونحصد وننتج ما نحتاجه من غذاء بعيدا عن استخدام الكيماويات والمبيدات وغيرها.

وهناك فى صحراء نيفادا الأمريكية أقام الأمريكيون عالما من الإثارة والبهجة حتى أصبحت مدينة لاس فيجاس أكبر المدن الأمريكية نموا خلال العشرين عاما الماضية، ويرى الزائر لهذه المدينة على مرمى البصر صحراء جدياء ليس فيها حياة بينما الطائرات تنقل الآلاف من الزوار لتلك المدينة التى أصبحت عاصمة القمار فى

العالم، وهذه ليست طبعا دعوة لتقليد هذا النموذج فى التنمية ولكننى أذكر هذا للتأكيد على أنه من الممكن أن نخرج للصحراء ليس بالضرورة لكى نزرعها كما تعودنا ولكن لكى نعلمها ونقيم عليها حياة جديدة لا تعتمد على الزراعة بشكل أساسى، إن قضية إنتاج الغذاء هى قضية حياة أو موت لكل الشعوب وإن أنعم الله على مصر بتلك الأرض الطيبة الخصبة، فإن الحفاظ على تلك الأرض تصبح واحدة من قضايا الأمن القومى المصرى حيث لا تهاون ولا استرخاء، فهل نطرح تلك القضية للمناقشة؟

وهل نطرح فكرة رشدى سعيد للحوار الموضوعى البناء بعيدا عن الأفكار الجامدة والموروثات التقليدية، ولنشرك فى الحوار علماء مصر ومفكرها فى جميع فروع المعرفة. إنها قضية من قضايا المستقبل ولا يجب أن نتعامل معها بمنطق الماضى ومفرداته، بل بلغة العصر، ولنشرك فى الحوار أيضا شباب مصر أصحاب المستقبل فى هذا البلد فهم وحدهم القادرون على صياغة جديدة لهذا المستقبل بإذن الله.